

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA

P. O. Box 3243

Telephone: 517 700

Fax: 5130 36

website: [www. www.au.int](http://www.au.int)

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السابعة والعشرون

جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، 7-12 يونيو 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/926 (XXVII) REV.1

تقرير أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي

(يوليو 2014 - يونيو 2015)

تقرير أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي (يوليو 2014 - يونيو 2015)

الموجز التنفيذي:

1. يستعرض تقرير أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي الخطوط العريضة لأنشطة اللجنة خلال الفترة من يوليو 2014 إلى يونيو 2015. ينقسم التقرير إلى ثلاثة (3) أقسام. القسم الأول (1) يتناول الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي خلال الفترة المذكورة أعلاه، القسم الثاني (2) يتضمن التحديات التي تواجهها لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بينما يعرض القسم الثالث (3) توصيات لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي.
2. أنشئت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي عام 2009 باعتبارها جهازاً استشارياً مستقلاً وفقاً للمادة 5(2) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وقد تم اعتماد النظام الأساسي للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي خلال الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، من 1 إلى 4 فبراير 2009. ولكن اللجنة لم تبدأ عملها إلا في 3 مايو 2010 وهو التاريخ الفعلي لمدة ولاية أعضاء اللجنة الرواد.
3. يندرج تفويض لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي تحت ثلاث (3) فئات واسعة النطاق، هي تحديداً التطوير التدريجي للقانون الدولي، تدوين القانون الدولي، الإسهام في أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال: مراجعة المعاهدات، إعداد دراسات حول المسائل محل اهتمام الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه وتشجيع تدريس ودراسة ونشر القانون الدولي وإحاطته بالمزيد من الفهم والتقدير.
4. وفقاً للمادة 21 من النظام الأساسي، من المفترض أن توفر مفوضية الاتحاد الأفريقي ما يلزم أمانة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي من وسائل وموظفين وبنية تحتية لتمكينها من الاضطلاع بواجباتها بشكل فعال. وعليه، فإن مقر أمانة اللجنة موجود داخل مكتب المستشار القانوني التابع لمكتب رئيس المفوضية.

تشكيل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

5. استناداً إلى الانتخابات التي اجريت خلال الدورة العادية السادسة والعشرين للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، من 23 إلى 27 يناير 2015، تتكون لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- (1) السيد ابينيزير أبريكو (غانا)
- (2) السيد محمد بركات (مصر)
- (3) السيد سباستياو دا سيلفا إيساتا (انجولا)
- (4) السيدة هاجر جلدش (تونس)
- (5) السيد عابدي إسماعيل هيرسي (جيبوتي)
- (6) السيدة جوليت سيمامبو كاليما (أوغندا)
- (7) السيد دانييل ماكيسي مواناوانزامبي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- (8) السيد بونيفاس أوبينا أوكيري (نيجيريا)
- (9) السيدة ناسيساي سال-وادا (جامبيا)
- (10) السيدة كوليسان سولو (بوتسوانا)
- (11) شيخ تيديان سيام (السنغال)

مكتب لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي

6. حيث لم ينتخب رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، السيد أديلاردوس كيلانجي، لمدة ولاية ثانية خلال قمة يناير 2015، قررت اللجنة في دورتها العادية العاشرة المنعقدة في أديس أبابا من 13 إلى 24 أبريل 2015 تعيين نائب الرئيس، البروفيسور دانييل كاكيسي مواناوانزامبي، رئيساً بالإنابة حتى موعد انعقاد الدورة العادية الحادية عشرة في أكتوبر 2015 والتي سيتم خلالها انتخاب مكتب اللجنة. وبناءً عليه، يكون تشكيل المكتب الحالي للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي كما يلي:

- (1) البروفيسور دانييل ماكيسي مواناوانزامبي قائم بأعمال الرئيس
- (2) جوستيس ناسيساي سال-وادا مقرر عام.

القسم 1 - أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

أولاً. الدورة العادية التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

7. عقدت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي دورتها التاسعة في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، من 28 أكتوبر إلى 8 نوفمبر 2013.

8. خلال الدورة تمحور عمل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي حول بحث ومناقشة الموضوعات التالية:

1) الدراسات الجاري إعدادها والمدرجة على جدول أعمال لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

1) تقرير عن الدراسة ومشروع القانون النموذج بشأن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)؛

2) التقرير المرحلي عن الدراسة بشأن القانون البيئي الدولي في أفريقيا.

3) تقرير عن الدراسة حول الأساس القانوني للتعويضات عن الاسترقاق والعبودية والمسائل الأخرى ذات الصلة التي ابتليت بها القارة الأفريقية.

4) دراسة ونتائج وتوصيات بشأن مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.

5) دراسة حول القرصنة في أفريقيا.

6) دراسة حول الفقه المقارن للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الـ 8 في أفريقيا.

7) دراسة حول تعيين وترسيم الحدود في أفريقيا ودراسة حول مبدأ عدم المساس بالحدود في أفريقيا.

8) دراسة حول حصانة مسؤولي الدول بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

9) تطوير مناهج التدريب وحزمة التدريبات حول التكامل الإقليمي وقانون الاتحاد الأفريقي.

10) المدونة الأفريقية لممارسات الدول في القانون الدولي.

9. قررت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي اعتماد التقرير حول الدراسة ومشروع القانون النموذج بشأن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا

(اتفاقية كمبالا) لعرضه على أجهزة السياسة في يناير 2016 للبحث واتخاذ قرار في شأنه. كما قررت اللجنة مواصلة العمل في الدراسات الأخرى.

10. ينقسم مشروع القانون النموذج للاتحاد الأفريقي بشأن اتفاقية كمبالا إلى 14 فصول و63 مادة. ولقد نظمت مواد المشروع على نسق هيكل اتفاقية كمبالا بحيث تغطي كافة جوانب النزوح الداخلي: المنع، الحماية، المساعدة والحل الدائم. كما يتضمن أحكاماً بشأن التعويضات وسبل الانتصاف وأحكاماً جنائية لمنع النزوح الداخلي التعسفي والملاحقة القضائية للأفعال الإجرامية ضد النازحين داخلياً.

11. يساعد القانون النموذج في تسريع وتيرة تنفيذ الدول الأطراف لالتزامها بشأن "إدماج التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية في القوانين المحلية من خلال سن أو تعديل التشريعات ذات الصلة بشأن حماية ومساعدة النازحين داخلياً بما يتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي". كما سيساعد في تنفيذ الاتفاقية باعتبارها إطاراً للتعاون الإقليمي والدولي والذي من المتوقع أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور أكثر استباقية في تنفيذه.

(2) مسائل قانونية وإدارية أخرى

12. بحثت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي مسائل قانونية وإدارية أخرى تتمثل أساساً في الآتي:

- (1) مشروع قواعد وإجراءات لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي.
- (2) مطبوعات لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي: حولية لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، جريدة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، فعاليات منتدى لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي حول القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي.
- (3) ترشيد أساليب العمل بغية تنفيذ أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي وفقاً للقواعد واللوائح الإدارية والمالية للاتحاد الأفريقي.
- (4) ترويج لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي من خلال التبادل مع الجامعات والمراكز البحثية في مجال القانون الدولي.

(5) التبادل مع المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي: قرر مكتب المستشار القانوني ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي تنظيم خلوة سنوية لمناقشة وسائل تحسين التعاون وأساليب العمل بينهما حول الشؤون القانونية للاتحاد الأفريقي.

(3) التعاون مع الأجهزة الدولية المماثلة العاملة في مجال القانون الدولي:

(1) مشاركة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في الدورة السادسة والستين للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، يوليو 2014:

قدم وفد لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي عرضاً حول دراسات وأنشطة اللجنة. وقد أعربت لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي عن تقديرها لعمل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي وأبدت اهتماماً خاصاً حيال مبادراتها بشأن أعداد مدونة حول ممارسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مجال القانون الدولي. كما اقترحت اللجنة الأمامية أن يتعاون المقررون الخاصون في المؤسستين خلال عملهم بخصوص المجالات المماثلة للقانون الدولي.

(2) مشاركة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في الدورة العادية الخامسة والثمانين للجنة القانونية الأمريكية، أغسطس 2014:

قدم وفد لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي عرضاً حول دراسات وأنشطة اللجنة. وقد اتفق الجانبان على تعزيز التعاون خاصة من خلال تبادل المطبوعات والدراسات في القانون الدولي التي أعدتها اللجنتان إلى جانب المشاركة في الاجتماعات التي تنظمها كل منهما.

(3) مشاركة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في أسبوع القانون وفي الدورة التاسعة والستين للجنة السادسة للأمم المتحدة المعنية بالشؤون القانونية، نوفمبر 2014:

حضر وفد لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي الاجتماعين المشار إليهما أعلاه وركز على بحث تقرير الدورة السادسة والستين للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي. في هذا الصدد، قدم وفد لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي إلى بعض وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الدعم الفني والمشورة بشأن مسائل قانونية وردت في التقرير المذكور الذي بحثته اللجنة السادسة

للأمم المتحدة. وبصفتها أحد أجهزة الاتحاد الأفريقي وجهازاً قارياً يعمل في مجال القانون الدولي، يجب أن تكون لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي أكثر انخراطاً في الإسهام في تطوير القانون الدولي من خلال، من بين جملة أمور أخرى، اللجنة السادسة للأمم المتحدة وبوجه خاص بواسطة توفير المشورة والدعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حول المسائل القانونية التي يتم تناولها ومعالجتها في الأمم المتحدة.

ثانياً. المنتدى الثالث للاتحاد الأفريقي حول القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي الذي نظّمته لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي

13. من أجل تسهيل تنفيذ تفويض لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي فضلاً عن تحقيق أهدافها، نظمت اللجنة المنتدى الثالث للاتحاد الأفريقي لخبراء القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي تحت موضوع "تدوين القانون الدولي على المستوى الإقليمي في أفريقيا". وقد تم عقد المنتدى في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 11 و12 ديسمبر 2014.

14. حيث تناول المنتدى السابق للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تحت موضوع "قانون التكامل الإقليمي في أفريقيا"، كان الهدف الرئيسي لهذا المنتدى الثالث للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي تشكيل تطوير القانون الدولي والإسهام فيه بالنظر في تحقيق المزيد من التدوين للقانون الدولي لأفريقيا في المجالات التي تزخر بالفعل بالممارسات والسوابق والمذاهب في القارة الأفريقية.

15. حضر المنتدى أساساً عدد من الدارسين وممثلي الدول الأعضاء وكذلك ممثلين عن المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والكومنولث والمنظمة الدولية للفرنكفونية والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية-الأفريقية.

16. بحث المنتدى الموضوعات التالية:

- (1) تدوين القانون الدولي في أفريقيا: السياق، الأساليب والتحديات.
- (2) العلاقة بين قانون الاتحاد الأفريقي وقانون المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- (3) تدوين القانون الدولي في الاتحاد الأفريقي: تجزئة جديدة أو استمرارية.
- (4) التدوين في مجال العدالة الانتقالية.

- (5) تجربة الكومنولث في التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي.
- (6) إسهام المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية-الأفريقية في التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي.
- (7) رؤية الأمم المتحدة بشأن التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي على المستوى الإقليمي.
17. سوف يتم طبع نتائج المنتدى الثالث للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي كمساهمة من هذا الجهاز التابع للاتحاد الأفريقي لنشر القانون الدولي.

ثالثاً. الدورة الإقليمية للأمم المتحدة في القانون الدولي، أديس أبابا، إثيوبيا، من 2 إلى 27 فبراير 2015:

18. بالتعاون مع لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، نظمت شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة للسنة الخامسة على التوالي الدورة الإقليمية للأمم المتحدة في القانون الدولي في أديس أبابا، إثيوبيا، من 2 إلى 27 فبراير 2015. وتعد هذه الدورة من الدورات التدريبية الرفيعة المستوى في مجال القانون الدولي وتتضمن محاضرات لنخبة من العلماء والممارسين في مجال القانون الدولي من بلدان ونظم قانونية مختلفة وتكرس للعاملين في مهنة المحاماة من الجنسين عبر أنحاء أفريقيا والذين لا تتاح لهم سوى فرص محدودة لتلقي مثل هذا التدريب. وتستوعب الدورة واحداً وثلاثين (31) متدرباً من ثلاث وعشرين (23) دولة عضو في الاتحاد الأفريقي. وعند اختيار المشاركين، تؤخذ بعين الاعتبار مؤهلات المرشحين وملاءمة التدريب لواجباتهم المهنية وضرورة ضمان التوازن الجنساني. وينتمي المرشحون لوزارة الخارجية ووزارة العدل والاتحاد الأفريقي والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة والبعثات الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي والجامعات.

19. على الرغم من الدعم المالي الذي يقدم للدورة الإقليمية للأمم المتحدة في القانون الدولي من قبل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ومكتب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي، يواجه تنظيم هذه الدورة بصفة سنوية تحديات مالية صعبة. كما تواجه شعبة التدوين في مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية صعوبات في تأمين الأموال الكافية من ميزانية البرامج للأمم المتحدة لعقد هذه الدورة المخصصة لأفريقيا بصفة سنوية. لذا،

فإن الدعم السياسي من الاتحاد الأفريقي من خلال المجموعة الأفريقية في نيويورك سوف يساعد في تعبئة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص طلباتها المتتالية المقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتوفير الموارد اللازمة لميزانية البرامج لضمان الفعالية المستمرة والمزيد من التطوير لبرنامج المساعدات، لا سيما عقد الدورة الإقليمية للأمم المتحدة في القانون الدولي من أجل أفريقيا وغيرها من الدورات الإقليمية المماثلة للأمم المتحدة بصفة سنوية.

رابعاً. الدورة العادية العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي

20. عقدت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي دورتها العادية العاشرة في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، من 13 إلى 24 أبريل 2014.

21. لم ينتخب رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، السيد أديلارادوس كيلانجي، لولاية ثانية خلال قمة يناير 2015. وهو لم يحضر الدورة العادية العاشرة ولكنه بعث استقالته من منصبه كرئيس للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي. وقد قررت اللجنة بتوافق الآراء ما يلي:

- تعيين نائب الرئيس، دانييل ماكيبسي مواناوانزامبي رئيساً بالإنابة حتى موعد انعقاد الدورة العادية الحادية عشرة في أكتوبر 2015.

- تجرى انتخابات خلال الدورة العادية الحادية عشرة لانتخاب رئيس للفترة المتبقية من مدة الرئيس المنتهية ولايته.

22. فيما يتعلق بجوهر عمل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، فقد بحثت اللجنة وناقشت المسائل التالية واتخذت قرارات في شأنها:

1) تقرير عن الدراسة حول الأساس القانوني للتعويضات عن الاسترقاق والعبودية والمسائل الأخرى ذات الصلة التي ابتليت بها القارة الأفريقية:

تنقسم الدراسة إلى ستة (6) أقسام: "بلاغة الخطابة" حول استنكار ورفض العبودية، العقوبات العامة التي يفرضها القانون الدولي فيما يتعلق بالمسؤولية، لا جريمة بدون قانون ولا عقوبة بدون قانون، القوة الإلزامية لعنصر الوقت بالنسبة للتعويضات، أرقام التعويضات، التحديثات الوطنية بشأن النظام القانوني للاسترقاق والعبودية عبر الأطلسي.

توصي الدراسة مؤتمر الاتحاد الأفريقي باستصدار قرار يشدد على الحاجة الماسة إلى التزام قوي من جانب الدول الأعضاء الـ 54. ويجب على المؤتمر مساندة المبدأ العالمي الذي بموجبه كل خسارة تقتضي تعويضاً وبالتالي يجب الحصول على تعويض نظير الضرر الناشئ عن الجرائم ضد الإنسانية، أي تحديداً استبعاد الأفريقيين. وتقر لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي عقد مؤتمر دولي في عام 2016 حول التعويضات عن الأضرار التي سببها الاسترقاق عبر الأطلسي وعواقبه. كما يجب تعيين مسؤول إداري خاص للاتحاد الأفريقي يختص بالتاريخ الأفريقي وتجارة العبيد والتعويضات لضمان التغطية الإدارية لهذه الالتزامات الجديدة والفترات الفارقة في تاريخ المجتمعات الأفريقية.

وقد قررت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي اعتماد التقرير عن الدراسة حول الأساس القانوني للتعويضات عن الاسترقاق والعبودية والمسائل الأخرى ذات الصلة التي ابتليت بها القارة الأفريقية لعرضه على أجهزة السياسة في يناير 2016 للنظر فيه واتخاذ قراره في شأنه.

(2) النظر في الاقتراح المقدم من تونس بخصوص إنشاء "محكمة دستورية دولية":

نص المقرر (ASSEMBLY/AU/DEC.458(XX)) المعتمد خلال الدورة العادية العشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 27 و 28 يناير 2013، على تكليف لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ببحث ودراسة الاقتراح المقدم من تونس بإنشاء محكمة دستورية دولية وتقديم توصياتها في هذا الخصوص إلى المؤتمر.

تدارست لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي الاقتراح على مدى عدة جلسات واعتمدت رأياً حول هذه المسألة وتقدت إلى المؤتمر بالتوصيات التالية:

أ) تعرب عن تقديرها العميق لجمهورية تونس على تقديمها الاقتراح الخاص بإنشاء محكمة دستورية دولية.

ب) تضع في اعتبارها أنه لا بد من وجود مبرر لإنشاء مثل هذه المحكمة وتشير إلى أنه على المستوى الدولي لا يوجد أي اتفاق ينص على إنشاء مثل هذه المحكمة.

ج) تؤكد مجدداً اعترافها بأهمية إنشاء محكمة دستورية دولية تكون بمثابة هيئة استشارية وقضائية مسؤولة عن ضمان احترام وتعزيز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وقواعد القانون. بيد، أن الاحتياج الأكثر أهمية يتمثل في تعميم الجهود الحالية المشار إليه سلفاً والجاري تنفيذها بالفعل في القارة الأفريقية.

د) تطلب من الدول الأعضاء إجراء مشاورات على المستوى الوطني حول المقترح التونسي.

هـ) تطلب من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي، مثل المحكمة الأفريقية، والاتحاد الإسهام من خلال مشاوراتها التشاركية مع انخراط أوسع للشعوب الأفريقية.

و) تدرك حقيقة أن الصعوبات الحالية التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية تعد سبباً وجيهاً لإظهار أن مثل هذه المحكمة ذات الاختصاص القضائي الدولي لا تلقي حتى الآن قبولاً. والأكثر من ذلك أن أفريقيا تكون في الواقع حساسة فيما يتعلق بسيادة دولها، وبالتالي فإن تصور محكمة دستورية دولية سوف يطرح في الحقيقة المزيد من التحديات حيث من المشاهد حالياً على أرض الواقع أن العدد الكبر من الدول والأشخاص الذين يمثلون أمام هذه المحاكم الدولية هم في أغلبهم من الزعماء والمواطنين الأفريقيين.

ز) تشير إلى أن إنشاء محكمة دستورية دولية هو غير عملي أو ملائم على المدى الفوري باعتبار أن مثل هذه الخطوة يغلب عليها الطابع الراديكالي أو الثوري المفرط، وعليه يرى المؤتمر أن البديل هو توسيع الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الأفريقية القائمة بالفعل لكي تنظر المسائل المتعلقة بممارسات التزوير الانتخابي أو التغييرات غير الدستورية لنظم الحكم. ولتحقيق ذلك، لا بد من منح المحكمة الأفريقية اختصاص نظر قضايا

انتهاك حقوق الشعب في نظام حكم ديمقراطي. ومن خلال هذه العملية التدريجية ونجاحها على المستوى الإقليمي الإفريقي، يمكن كسب ثقة الدول الأعضاء وتهدة مخاوفها من المساس بسيادتها. والنجاح على المستوى الدولي يعطي الاتحاد الإفريقي القوة المعنوية للدفاع عن إنشاء محكمة دستورية على المستوى الدولي في وقت لاحق.

(ح) تطلب من مفوضية الاتحاد الإفريقي متابعة هذه المشاورات وإعداد تقرير عنها وتقديم تقرير مرحلي في هذا الشأن إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

(ط) تؤكد على ضرورة تعضيد النظم الإقليمية الأفريقية الخاصة باحترام حقوق الإنسان ورفض وإدانة التغييرات غير الدستورية لنظم الحكم والتعجيل بإدراج في الولاية القضائية للمحكمة الأفريقية اختصاص نظر القضايا المتعلقة بجريمة التغيير غير الدستوري لنظام الحكم.

(ي) تتصح بترك الأمر لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ليتخذ قراراً في شأنه، ولكنها تؤكد وجود تحديات وصعوبات لا بد من التصدي لها عند إنشاء مثل هذه المحكمة.

(ك) تؤكد مجدداً أن لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي ليست غافلة عن الصعوبات التي يواجهها تحقيق هذا الهدف، ولكنها تظل مستعدة لإجراء المزيد من المشاورات حول الموضوع.

سوف يتم إدراج النص الكامل لتقرير لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي في كتابها السنوي الثاني.

(3) بحث واعتماد المذكرة المفاهيمية حول مدونة ممارسات الدول الأفريقية في القانون الدولي:

في إطار تفويضها المتعلق بالتدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي، قررت لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي إعداد مدونة لممارسات الدول الأفريقية في القانون الدولي. وتساعد هذه المدونة الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء فيه من خلال، من بين جملة أمور أخرى، الإسهام بفعالية أكبر في تطوير القانون الدولي

وتعزيز وجهات نظر أفريقيا بخصوص قضايا القانون الدولي على المستوى العالمي، خاصة في المجالات التي يتم التوصل فيها بعد إلى تفاهم مشترك، وتعزيز البحث العلمي في القانون الدولي بواسطة أفريقيين وغيرهم.

اعتمدت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي مذكرة مفاهيمية حول هذا المشروع. وسوف تتضمن المدونة الوثائق التالية المتعلقة بأي من الموضوعات في القانون الدولي والتي تمثل اهتماماً وشاغلاً خاصاً للدول الأفريقية، بما في ذلك:

(أ) البيانات الوطنية ومواقف حكومات الدول الأفريقية المتصلة بالقانون الدولي.

(ب) الأحكام القضائية أو القرارات الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الوطنية.

(ج) الأحكام القضائية أو القرارات الصادرة عن محاكم أو هيئات قضائية إقليمية أنشئت بواسطة الاتحاد الأفريقي أو منظمات إقليمية أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

(د) القرارات القضائية الصادرة عن محاكم دولية وتشمل أو تتعلق بدول أفريقية ورد فعل هذه الدول إزاء مثل هذه القرارات.

(هـ) بيانات حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

(و) قرارات وإعلانات اعتمدها الدول الأفريقية.

وقد سلمت أمانة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي مذكرة مفاهيمية لوزارات الشؤون الخارجية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تدعوهم إلى تسليم نسخة من أي وثيقة تتعلق بالمجالات الستة (6) المشار إليه أعلاه في موعد أقصاه 31 يوليو 2015. كما تم توجيه هذا الطلب نفسه إلى جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي.

(4) بحث واعتماد تقرير الدراسة حول مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي:

تنقسم الدراسة إلى سبعة (7) أقسام: نبذة تاريخية عن إنشاء لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، تفويض المقرر الخاص باختيار الموضوع "مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، مفهوم التنقيح/المراجعة/التعديل، ضرورة مراجعة مبادرة جنوب أفريقيا لعام 2000 بشأن استعراض معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، توصيات خبراء الاتحاد الأفريقي المعتمدة مؤخراً من المجلس التنفيذي والموجهة إلى الدول الأعضاء لمراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، قائمة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي التي تم بالفعل تنقيحها بناء على مقرر المجلس التنفيذي لعام 2004 والذي أجاز توصيات اجتماع الخبراء، المعاهدات الجديدة أو الأخيرة المعتمدة من أجهزة السياسة التابعة للاتحاد الأفريقي في مايو 2014.

توصي الدراسة المؤتمر بما يلي:

- الحاجة إلى صك ملزم قانوناً لتنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القارة.
- ضرورة اعتماد اتفاقية شاملة للاتحاد الأفريقي حول سيادة القانون والديمقراطية الدستورية والحكم.
- ضرورة مراجعة الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.
- الحاجة إلى اتفاقية بشأن الهجرة للتصدي للهجرة القانونية والهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر ونزعة كره الأجانب والتعصب.
- ضرورة تعديل الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم أو محكمة العدل.

قررت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي اعتماد التقرير حول تقرير الدراسة الخاصة بتنقيح معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي لعرضه على أجهزة السياسة في يناير 2016 للنظر والبت فيه.

5) بحث واعتماد قواعد إجراءات لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

اختتمت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي مناقشتها حول مشروع قواعد الإجراءات وقررت اعتماده توطئة لتسليمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة في الشؤون القانونية للنظر فيه. وعقب ذلك، سوف يتم عرض الوثيقة على أجهزة السياسة في يناير 2016 لاتخاذ قرار نهائي في شأنها.

6) المنتدى الرابع للاتحاد الأفريقي حول القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي:

اعتمدت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي موضوع: "تحديات التصديق على المعاهدات وتنفيذها في أفريقيا" للطبعة الرابعة للمنتدى المقرر عقدها عقب مباشرة الدورة العادية الحادية عشرة المقرر عقدها في أكتوبر 2015.

7) الدراسات الجاري إعدادها تحت ميزانيتي 2013 و2014:

بحثت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي الدراسات الجاري إعدادها والتي لم تستكمل وقررت أن يتم إعداد تقارير عن هذه الدراسات لعرضها على الدورة العادية الحادية عشرة.

8) خلوة بين مكتب المستشار القانوني ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

ترتبط لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بعلاقات هيكلية ووظيفية مع مكتب المستشار القانوني. وهما يتدخلان في مجال الشؤون القانونية للاتحاد الأفريقي وتعد أمانة اللجنة جزءاً من هيكل مكتب المستشار القانوني. والهدف الرئيسي لهذه الخلوة هو تعزيز التعاون واستكشاف سبل تحسين أساليب العمل بين مكتب المستشار القانوني ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي لصالح الاتحاد الأفريقي في مجال الشؤون القانونية. ولقد قررت اللجنة:

- عقد الخلوة على هامش الدورة العادية الحادية عشرة والمنتدى الرابع للجنة الاتحاد الأفريقي وأن تعقد في القاهرة، مصر، في إطار الميزانية المخصصة.
- يجب أن تشمل الأجندة تعزيز قدرات الأمانة.
- إعلام لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بصفة دورية بالمسائل القانونية المطروحة في الاتحاد الأفريقي.

- تحسين أساليب العمل بين مكتب المستشار القانوني ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي.

(9) تاريخ ومكان انعقاد الدورة العادية الحادية عشرة:

أخذاً في الحسبان الحاجة إلى تعميم لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي من خلال، من بين جملة أمور أخرى، عقد، حيثما يكون ذلك ممكناً وفي إطار الميزانية المخصصة، دوراتها ومنتدياتها في مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، قررت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي عقد دورتها العادية الحادية عشرة والنسخة الرابعة للمنتدى في القاهرة، على النحو التالي:

- الدورة العادية الحادية عشرة: من 5 إلى 16 أكتوبر 2015.
- الخلية الأولى لمكتب المستشار القانوني/لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي: 10 أكتوبر 2015.
- الطبعة الرابعة للمنتدى: يومي 19 و 20 وأكتوبر 2015.

(10) مكافآت وشروط عمل أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

بحثت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي مسألة المكافآت وأعربت عن قلقها إزاء طول المدة التي استغرقتها مفاوضات الاتحاد الأفريقي لتسوية هذه المسألة، خاصة، بعد أن انتهت اللجنة المخصصة التي أنشئت للعمل على موازنة جميع مكافآت أجهزة الاتحاد الأفريقي من إعداد تقريرها. وتحت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي أجهزة السياسة على اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة بغية توفير ظروف العمل الملائمة لجميع أجهزة الاتحاد الأفريقي بما يمكنها من أداء وظائفها.

القسم الثاني - التحديات التي تواجهها لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

23. بينما أنشئت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي عام 2009 واستهلت عملياتها في 2010، فإنها لم تبدأ في تلقي اعتمادات مالية محدودة من الميزانية لتمويل مختلف دراسات وبرامج أنشطتها إلا في 2012. وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة التي طرأت على مخصصاتها في السنوات 2013 و 2014 و 2015، فإن الأموال المكرسة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي لتنفيذ أنشطة برنامجها تظل دون الحد الأدنى المطلوب.

24. هناك أيضاً تحدي يتمثل في أنه بينما تم اعتماد ميزانيات النظام المالي للاتحاد الأفريقي قبل حوالي عام، تم تكليف لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بمهام لها آثارها على الميزانية ولكن بعد أن تمت الموافقة على الميزانية. لذا، في مثل هذه المواقف تفتقر اللجنة إلى الميزانية التي تسمح لها بتنفيذ مثل هذه الأنشطة بشكل فعال.

25. هناك تحدٍ يتعلق بعدم كفاية الموظفين المخصصين للأمانة. والأمانة التي تساعد لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي أساساً في الوظائف البحثية والإدارية هي جزء من هيكل مكتب المستشار القانوني الذي تقع على عاتقه مسؤوليات جسام وهو يخدم جميع الإدارات الأخرى في مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأخرى بصفة عامة؛ وبالتالي فإنه يحرم لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي من الموارد البشرية اللازمة للتعامل مع المهام الإدارية اليوم وإنجاز الأنشطة البحثية المطلوبة لتوفير مساعدة فعالة في العديد من الدراسات التي تعكف اللجنة على إعدادها.

26. من أجل تمكين لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي من إنجاز تفويضها والعمل بكفاءة وتلبية توقعات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ونظراً لعملية الهيكلة الجارية في مفوضية الاتحاد الأفريقي، هناك ضرورة عاجلة لتزويد أمانة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بقسم يضم عدد كافٍ من الموارد البشرية في الهيكل الجديد المقترح لمكتب المستشار القانوني بما يضمن النهوض بأنشطة هذا الجهاز.

القسم 3- توصيات لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:

27. بغية تعزيز عمل وأنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في مجال التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي وفقاً لنظامها الأساسي، بما في ذلك تعاونها مع المنظمات الدولية الأخرى ولا سيما الأمم المتحدة، فإن لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي تحت المجلس التنفيذي على إجازة التوصيات التالية:

(1) التشديد على أهمية الدراسات القانونية حول القانون الدولي التي أعدها لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بناءً على طلب أجهزة السياسة للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، وكذلك تلك التي بادرت بإعدادها حول مسائل القانون الدولي محل اهتمام الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.

(2) الإشادة بلجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي على لما أنجزته حتى الآن من دراسات حول القانون الدولي.

(3) دعوة وزارات الخارجية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الرد على المراسلات التي أرسلت إليها من قبل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بغية تسليم نسخة من الوثائق اللازمة لإعداد "مدونة ممارسات الدول الأفريقية في القانون الدولي" في موعد أقصاه 31 يوليو 2015.

(4) الشاء على موضوع الطبعة الرابعة من منتدى الاتحاد الأفريقي حول القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي وعنوانه: "تحديات التصديق على المعاهدات وتنفيذها في أفريقيا"، ومناشدة جميع الدول الأعضاء الحرص على أن تكون ممثلة بشكل لائق في هذا الحدث المهم الذي سوف تنظمه لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في أكتوبر 2015.

(5) أن يطلب مرة أخرى من المجموعة الأفريقية في نيويورك من خلال المفوضية وأن تتم أيضاً مناقشة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم مساندة قوية للطلبات المتتالية المقدمة من الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأمين العام لتوفير الأموال اللازمة لميزانية البرامج للعامين 2016-2017 ولميزانيات العام المستقبلية لضمان استدامة الفعالية والمزيد من التطوير لبرنامج المساعدات، على الأخص تنظيم الدورة الإقليمية للأمم المتحدة في القانون الدولي لصالح أفريقيا والدورات الإقليمية الأممية الأخرى المماثلة بصفة سنوية، وأيضاً من أجل مزيد من التطوير للمكتبة السمعية-البصرية للأمم المتحدة حول القانون الدولي، وفقاً لما هو وارد في القرارات 97/66، 91/67، 110/68 و 117/69.

(6) الإحاطة علماً بالنظام الأساسي ل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي والتي تتطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تزويد أمانة اللجنة بالوسائل اللازمة والموظفين والبنية التحتية لتمكينها من أداء واجباتها بشكل فعال، ومطالبة المفوضية بتزويد لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بقسم يضم عدداً كافياً من الموارد البشرية في الهيكل الجديد المقترح لمكتب المستشار القانوني.

- (7) تشجيع لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، في حدود الموارد المتاحة، لتعزيز أنشطتها في مجال التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي مع تركيز خاص على قانون الاتحاد الأفريقي. في هذا الصدد، ينبغي الشروع في إعداد مشروعات اتفاقيات في المجالات محل اهتمام خاص من الاتحاد الأفريقي.
- (8) تشجيع الدول الأعضاء والأجهزة الأخرى للاتحاد الفريقي على تقديم الدعم اللازم للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي والعمل معها في إعداد دراساتها من خلال، من بين جملة أمور أخرى، توفير المعلومات التي قد تحتاجها اللجنة لهذا الغرض عن مسائل القانون الدولي محل اهتمام الاتحاد الأفريقي.

2015

Activity report of the African union commission on international law (AUCIL)

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4800>

Downloaded from African Union Common Repository